السياسات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة بين الأهداف والو اقع
"الجز ائر نموذجا"

International policies to achieve sustainable development between goals, and reality
" Algeria as a model"

د. يونس بصاص

كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 3 –(الجزائر)

Bessas.younes@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/20 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/18 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص: *تسعى هذه الدراسة من خلال شقين رئيسيين الأول تناول عرضًا نظريًا لمفهوم التنمية المستدامة وتوضيح أبعادها الاقتصادية، البيئية والأخلاقية؛ فضلاً عن عرض أهم المؤتمرات العالمية التي دعت للتنمية المستدامة وشرح أهدافها وأهميتها على الصعيد العالمي والدولي عمومًا وعلى الصعيد الجزائري خصوصًا، كما يسعى المقال لتبيين آليات وأساليب تحقيق التنمية المستدامة، وفي الشق الموالي تطرقت الدراسة إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال عرض الاستراتيجية الجزائرية لتحقيقها، ثم ما حققته من أهداف قصيرة المدى وما لم تحققه وبقي حبرًا على ورق، كما تطرق المقال إلى موضوع الانتقال الطاقوي الجزائر.*

الكلمات المفتاحية: *السياسات الدولية، التنمية المستدامة؛ الأهداف؛الواقع، التنمية المستدامة في الجزائر.*

Abstract: *This study seeks through two main parts: the first deals with the theoretical presentation of the concept of sustainable development and clarification of its economic, environmental and ethical dimensions; As well as presenting the most important international conferences that called for sustainable development and explaining their objectives and importance on the global and international level in general and at the Algerian level in particular, the article also seeks to show the mechanisms and methods for achieving sustainable development, secondly the study touches on the reality of sustainable development in Algeria by presenting the Algerian strategy to achieve it, then what it achieved of short-term goals and what it did not achieve and remained ink on paper, The article also touched on the issue of Algeria's energy transition.*

key words: *International Policies, Sustainable Development; Goals; Reality, Sustainable Development in Algeria.*

-مقدّمة:

تعتبر التنمية المستدامة من السياسات الرئيسية التي تسعى لتحقيق أهدافها دول العالم في القرن الواحد والعشرون لكونها الوسيلة المثلى للتقدم الحضاري المنشود بشتى صوره، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البشرية والبيئية...، واستحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم منذ أن طُرح في "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" والمعروف بمؤتمر "ريو دي جانيرو- 1992م"، وقد أحدث ذلك المؤتمر نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية والبيئية، وذلك كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يعي حقيقة أنّ عملية التنمية ما لم تُسترشد بالاعتبارات البيئية، فإن كثيرًا منها سوف يأتي بنتائج غير مرغوبة أو يُحقق فوائد قليلة أو ربما يفشل تماماً، بل إنّ التنمية الغير قابلة للاستمرار ستعمل على تفاقم المشكلات البيئية الموجودة حالياً مما يوجب ادراك حقيقة محدودية الموارد وقدرات النظم البيئية.

إنّ مفهوميّ البيئة والتنمية المستدامة مستلزمان ومرتبطان ارتباطًا وثيقًا لا يقبل الانفصال، وعليه فمن الضروري التأكيد أنه لا يمكن لأي جهة أو هيئة دولية أو اقليمية أو محلية معالجة أي من هاتين المسألتين بمؤسسات وسياسات جزئية، بل بالعكس من ذلك، يجب النظر إليهما على أنهما مرتبطان في شبكة معقدة من الأسباب والنتائج.

ومع بداية الألفية الثالثة، اتخذ المجتمع الدولي على عاتقه عقد قمة الأمم المتحدة للألفية من شهر سبتمبر 2000 التي تميزت بمشاركة 189 دولة من بينها الجزائر، وانتهت القمة بإعلان الألفية الذي تعهد رؤساء الدول بالعمل معًا من أجل مستقبل أفضل للإنسانية جمعاء.

وأدركت الجزائر على غرار الكثير من الدول العالم أهمية إقامة سياسة توازن بين متطلبات التنمية وواجبات حماية البيئة من خلال السعي لإدارة حكيمة للموارد، ومحاولة نشر الوعي بأهمية التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، القانوني والبيئي، خاصة في ظل اعتماد الجزائر على الطاقات الأحفورية الغير متجددة والغير صديقة للبيئة حيث تُعَد الجزائر ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا، ومن بين أكبر 10 منتجين للغاز الطبيعي، ويعتبر قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر للضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الاخرى.

ويستوجب تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وضع سياسة تنموية، ومتابعة وتقييم الاستراتجيات اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكل ما يتوافق واحتياجات التنمية المستدامة من رفع لمستوى المعيشة للفرد الجزائري وخلق استقرار الاقتصادي وتحسين عامل التنافسية في القطاعات الاخرى، ومحاولة وضع استراتيجية للتخلص من التبعية البترولية التي تتناقض ومشروع تحقيق التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس والسؤال المطروح الذي سنحاول الإجابة عنه في هذه الورقة البحثية: **ما هي السياسة التنموية التي تنتهجها الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في ظل اعتماد البلد على قطاع المحروقات؟.**

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على مجموعة من التساؤلات:

- الأسئلة الخاصة بالجانب النظري:

- ما هو مفهوم التنمية المستدامة وما هي أهم المؤتمرات العالمية التي دعت وأسست له؟
- ما هي أهداف التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية، البيئية والاجتماعية؟
- ما هي معوقات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما مدى امكانية تطبيق مشاريع التنمية المستدامة خاصة في ظل تركيزها على البعد البيئي الذي قد يكون عنصرا مثبطا في تحقيق التنمية الاقتصادية بحكم وُجوب ربط التنمية بالحفاظ على البيئة؟

- الأسئلة الخاصة بالجانب التطبيقي (الاسقاطي: الاسقاط على حالة الجزائر):

- ما هي أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما هي القوانين التي تنظم المجال التنموي المستدام في الجزائر؟
- ما هي المشاريع التنموية المستدامة في الجزائر؟
- ما هي الانتقادات التي وجهها التقرير الألماني الصادر من قبل مؤسسة "Friedrich Ebert" "فريدرش إيبرت الألمانية"، وحمل عنوان "واقع وأوهام التنمية المستدامة في الجزائر"؟
- ما هي النظرة الاستشرافية التي يمكن أن يقدمها الباحث كتصور مستقبلي لمشروع التنمية المستدامة في الجزائر ؟

- أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية لمحاولة تقديم وتبسيط مفهوم التنمية المستدامة وما الحاجة إليها، وما هي الدوافع التي أجبرت الكثير من الدول في العالم سواء المتقدمة أو النامية لوجوب تفعيل مشاريع التنمية المستدامة وتطبيقها على معظم القطاعات المرتبطة بالجانب الاقتصادي ونذكر منها القطاع الاجتماعي وأساسه التربية والتعليم القطاع البيئي والذي يُعتبر المحور الأساسي الذي يؤسس للتنمية المستدامة فضلا عن قطاعات أخرى صحية وتنموية...الخ.

كما حاولنا استقراء الوضع التنموي المستدام في الجزائر من خلال عرض الأهداف والقوانين المؤسسة له والواقع التنموي بشقيه الايجابي والسلبي، الأول تبلور بتقديم أهم المشاريع التنموية المستدامة التي تم تجسيدها في الجزائر والثاني من خلال استقراء تقرير لمؤسسة "Friedrich Ebert" "فريدرش إيبرت الألمانية"، وحمل عنوان "واقع وأوهام التنمية المستدامة في الجزائر" يوجه مجموعة من الانتقادات للمشاريع التنموية المستدامة في الجزائر، وفي آخر الورقة البحثية حاول الباحث تقديم نظرة استشرافية للتنمية المستدامة في الجزائر.

- منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة محل الدراسة "السياسات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة بين الأهداف، والواقع، بالتركيز على حالة الجزائر من خلال جمع المعلومات واقعية،

تحليلها والتعليق عليها استنادا لمجموعة من الدراسات التي تقاطعت وموضوع الورقة البحثية محل البحث.

- الدراسات السابقة:

1 - Alex Robert Trisoglio, Sustainable Development in a Complex World, PhD Thesis, University College London, 1996.

تتناول الأطروحة تطوير النماذج النظرية والأدوات العملية لفهم واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة في عالم سماه الباحث بعالم معقد. يسعى للإجابة على ثلاثة أسئلة:

- ما معنى التنمية المستدامة في عالم معقد؟
- ما هي الآثار المترتبة على سياساتنا ومؤسساتنا؟
- ما هي الأدوات التي يمكننا استخدامها للمساعدة في صنع القرار من أجل التنمية المستدامة في عالم معقد؟

تطرق الباحث إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة ومناقشتها وتوصل إلى إعطاء مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد في تطبيق مشاريع التنمية المستدامة على أرض الواقع.

1- Emmanuelle DONTENWILL, Le développement durable à l'épreuve des mondes de l'entreprise : le cas Botanic , Thèse de doctorat de Sciences de gestion , Université Jean Moulin Lyon 3 Ecole doctorale : Sciences économiques et de gestion . 2008 .

تركز هذه الأطروحة على تكامل التنمية المستدامة في الشركة الاقتصادية وبشكل أكثر تحديدًا على تضارب المصالح بين التنمية والبيئة التي تظهر خلال هذه العملية بالإضافة إلى أشكال التغلب عليها، واستعرض الباحث مفهوم التنمية المستدامة ، الذي يُفهم على أنه: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم".

2- Eurydice Bled, Analyse du développement durable local et de ses facteurs d'influence, , Thèse de doctorat, mention Sciences de gestion, UNIVERSITÉ DE PAU ET DES PAYS DE L'ADOUR, UNIVERSITÉ DU PAYS BASQUE, 2016.

- يهدف بحث الدكتوراه هذا إلى الإجابة على السؤالين التاليين: ما هو ممارسات التنمية المستدامة التي تعبئتها السلطات المحلية؟ وماذا هي العوامل التي توضح الالتزام بهذه الممارسات؟.
- تطرقت الدراسة لمفهوم التنمية المستدامة وأهم المؤتمرات التي تناولت المفهوم قيد البحث، كما اعتمدت الأطروحة على نهج نقدي: مناقشة المتطلبات مثل التقييم والأداء. حتى أنها ناقشت مفاهيم التنمية والنمو ، من أجل جلب وجهات نظر جديدة فيما يتعلق قضية التنمية المستدامة البلدية.

3- عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة :الجزائر، الأردن واليمن، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس– سطيف01 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018.

تناولت الدراسة تبني دول العالمل نهج التنمية المستدامة، والذي يهدف من خلال أبعاده الثلاث إلى تحسين مستوى معيشة السكان، وكغيرها من دول العالم أخذت على عاتقها الدول محل الدراسة تطبيق هذا النهج، ويتجلى هذا في البرامج والخطط التي تنفذها دوريا، لكن هذه الجهود كانت نتائجها عكس ماهو متوقع، فالملاحظ تراجع في المستوى المعيشي لغالبية السكان وارتفاع في معدلات الفقر، وترجع أسباب هذا الفشل إلى القيود التي تواجهها هذه الدول ويأتي في مقدمتها استفحال مظاهر الفساد، وعدم الاستقرار الأمني الذي تشهده المنطقة وما انجر عنهما من خسائر على جميع الأصعدة.

أولا . ما هية التنمية المستدامة

1 - ممفهوم التنمية المستدامة: تتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق عليها البعض الآخر التنمية الموصولة، ويسميها آخرون التنمية القابلة للإدامة أو التنمية القابلة للاستمرار"، حيث عرفها تقرير "بروندلاند" "Brundtland Rapport"، الذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك"• "Common future Our"؛ بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر من غير التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها (الطراونة، التربية البيئية رؤية بنائية، 2015).

أي هي العملية التي تمكن من سد مختلف الاحتياجات الحالية في الوقت الراهن دون تعرض قدرة الأجيال اللاحقة للخطر في سد احتياجاتها، بحيث يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيدًا من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثه على الأقل، أو أفضل. مع العلم بأن التنمية المستدامة تمتاز بأربع سمات رئيسية وهي (الشيخ، 2002):

- إنّ التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلاً، وأكثر تعقيدًا، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي، وما هو اجتماعي في التنمية.

- إنّ التنمية المستدامة تتوجه أساسًا لتلبية حاجات أكثر الطبقات فقرًا، أي أنّ التنمية المستدامة تسعى للحد من الفقر العالمي.

- إنّ التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

- إنّ عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

ويعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في مفهوم التنمية وهو مفهوم شهد جدلاً واسعًا سواء على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد العملي، فالتنمية في عقدها الأول والذي تبنته "الأمم المتحدة" في الأعوام (1960م – 1970م) اقتران بالنمو الاقتصادي خاصة بمؤشرات زيادة الدخل القومي ودخل الفرد، أمّا العقد الثاني للتنمية ما بين (1970م – 1980م) اكتسب مفهوم التنمية أبعادًا اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الاقتصادي، وخلال عقد التنمية الثالث (1980م – 1990م) اكتسب مفهوم التنمية بعد حقوقيا وديمقراطيا يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من منطق أن الديمقراطية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموضوع الحكم الجيد والراشد الذي له تأثير في كل محاور ومجهودات التنمية، وأنّ الديمقراطية تعني مشاركة الناس في اتخاذ القرارات، وقد شهد عقد

• نشر هذا التقرير عام 1987 من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين برئاسة رئيسة وزراء النرويج جاروهارن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية.

التنمية الرابع (1990م) نقلةً نوعية في مفهوم التنمية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في مؤتمر "ريودي جانيرو" عام (1992م) والتي تضمنت "سبعة وعشرين" مبدأ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضمانًا لتواصل عملية التنمية التي لها أبعاد اقتصادية، اجتماعية أخلاقية، تكنولوجية وبيئية.

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة؛ للدول المتقدمة العمل على التقليل من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية خصوصًا غير المتجددة منها، في الوقت الذي تعني فيه بالنسبة للدول المتخلفة بأنها عبارة عن توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، أمّا على الصعيد الاجتماعي والإنساني فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمة الصحية والتعليمية خاصة في الريف، في حين إذا أخذنا تعريفها من الجانب البيئي فالمقصود بها: حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية، وأخيرًا في شقها التكنولوجي تعني "نقل المجتمع إلى عصر الصناعات غير الملوثة التي تستخدم تكنولوجيا نظيفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والاحتباس الحراري" (براق، 2011).

ومن خلال ما سبق، نجد أن المجموعات الأربعة من التعريفات تتفق في نقطة واحدة وهي أنّ التنمية لكي تكون مستدامة عليها الأخذ بعين الاعتبار بالجوانب البيئية، وألاّ تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة (الشيخ، 2002).

2 - التنمية المستدامة في ظل المؤتمرات والمنظمات العالمية

- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم "Stockholm" (1972م):

نتيجة للعديد من المحاولات والحركات المتنامية والمتصاعدة لأنصار البيئة وحمايتها، انعقد مؤتمر ستوكهولم في السويد في الفترة ما بين (5 إلى 16 جويلية من سنة 1972م)، حيث شارك (113) بلدًا، حيث يعتبر أول مؤتمر عالمي عقد لأجل مناقشة المشكلات البيئية ووضع مفهوم خاص بالتربية البيئية (المقدادي).

وفي هذا المؤتمر تم الاعتراف بدور التربية البيئية كركن أساسي من أركان المحافظة على البيئة، وأشارت التوصية رقم (96)، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع برنامج دولي للتربية البيئية تتولى رعاية "اليونسكو"• "Unesco" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الطراونة)، والعمل بتوجهات جديدة في معالجة المشكلات البيئة، التي ترتكز على أبعاد اجتماعية، ثقافية واقتصادية، والتي تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجهات ووسائل فكرية وتقنية، لفهم الجوانب البيولوجية والفيزيائية التي تشكل الأساس الطبيعي للبيئة البشرية، ثم استخدامها على نحو أفضل في تلبية احتياجاته المختلفة، وذلك حسب المؤتمر، بفضل تفعيل دور التربية البيئية، بعد أن وضع تصور

• **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة:** "بالإنجليزية" Organization : United Nations Educational, Scientific and Cultural، أو ما يعرف اختصاراً "باليونسكو ".

واضح وشامل للمخاطر البيئية الراهنة والمستقبلية، وقد أولى المؤتمر اهتماما خاصا بدور التربية والتعليم في مكافحة الأخطار البيئية، إذ ينبغي تهيئة كافة أشكال الأنشطة التربوية للمساهمة في توعية الكبار والصغار بخطورة تلك المشكلات.

- ندوة بلغراد "Belgrade" كإطار علمي وأخلاقي للتنمية (1975م):

ندوة بلغراد بيوغسلافيا سابقا (صربيا حاليا)، عقدت هذه الندوة في شهر أكتوبر (1975م) بدعوة من منظمة "اليونسكو"، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصدر عنها وثيقة سُميت بميثاق "بلغراد"، كانت بمثابة ميثاقا أخلاقيا عالميا وإطارا علميا للتنمية الحديثة (الطراونة).

فبعد مؤتمر ستوكهولم؛ أمكن التوصل إلى وضع إطار شامل للتنمية الحديثة، حدد أسس العمل في مجالها، مؤكد على أن هذا المجال؛ يهدف إلى تطوير عالم يكون سكانه أكثر وعيا بالبيئة، واهتماما بمشكلاتها، ويمتلكون من المعارف والمهارات والمواقف والالتزام بالعمل فرادى وجماعات، ما يلزم لحل وتجنب المشكلات البيئية (السعود، 2004).

"وفي سنة (1977م) عقد مؤتمر" هلسنكي" "Helsinki" للتنمية الحديثة في "فنلندا" "Finlande" في أوروبا، للعمل على إدخال التربية البيئية في المناهج التعليمية.

- المؤتمر الدولي الأول للتنمية (تبليسي "Tbilissi"– الاتحاد السوفيتي سابقا/ 1977م):

عُقد هذا المؤتمر بتنظيم من اليونسكو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بمدينة "تبلسي" بجورجيا، في الفترة من (14 – 26 أكتوبر 1977م)، وهو تابع للتوصية الصادرة عن مؤتمر ستوكهولم (1972م)، أكد أن التنمية في إطار البيئة تهدف بشكل أساسي إلى تعريف الأفراد والجامعات بطبيعة البيئة – بشقيها الطبيعي والمشيد – الناتجة عن تفاعل مكوناتها البيولوجية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- مؤتمر "ريو دي جانيرو" "Rio de Janeiro" (1992م) للتنمية المستدامة:

عقد المؤتمر بالعاصمة البرازيلية "ريو دي جانيرو"، ويسمى أيضا بقمة الأرض، إذ أكد المؤتمر على إعادة تكييف التربية البيئية، وتوجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وتطوير البرامج التدريسية وتنشيطها وزيادة الوعي العام، لمختلف قطاعات الجمهور نحو البيئة وقضاياها.

رسالة القمة كانت أنه لا شيء أقل من تغيير وتعديل سلوكياتنا وتصرفاتنا - والذي نقله ما يقارب 10 ألاف إعلامي وسمعه الملايين في أنحاء العالم. إن الرسالة تعبر عن مدى تعقيد المشاكل التي تواجهنا: إن الفقر، وكذلك الاستهلاك المفرط تسبب الضرر المؤكد للبيئة. سلمت الحكومات بالحاجة إلى إعادة توجيه الخطط والسياسات الوطنية والدولية لضمان أن جميع القرارات الاقتصادية راعت الآثار البيئية. وللرسالة نتائج مثمرة، الأمر الذي جعل الكفاءة الإيكولوجية مسؤولية الحكومات والأنشطة التجارية.

إعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية يعتمد جدول أعمال القرن 21 من خلال تحديد حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق بهذه القضايا. من مبادئه :

على أن البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. يحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.

• أن عدم اليقين العلمي لا ينبغي أن تؤخر اتخاذ تدابير لمنع التدهور البيئي حيث توجد تهديدات بأضرار خطيرة أو لا رجعة فيها.

• أن يكون للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة ولكن لا تسبب ضررا لبيئة الدول الأخرى.

• أن القضاء على الفقر وتقليل التفاوت في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم هي "لا غنى عنه" من أجل التنمية المستدامة.

• أن المشاركة الكاملة للمرأة أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

• أن تعترف البلدان المتقدمة بالمسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية والتكنولوجيات والموارد المالية التي تحت تصرفها.

3 - **أبعاد التنمية المستدامة:** من خلال ما سبق ذره من مفاهيم للتنمية المستدامة، يتضح ان لهذه الاخيرة أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها، ويمكن الإشارة هنا إلى خمسة أبعاد حاسمة ومتفاعلة (مهنا، 2009)، وهي:

• الأبعاد الاقتصادية: وتتمثل في:

-**حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** إن سكان الدول الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية أضعاف ما يستخدمه سكان الدول النامية، فمثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز في الفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بثلاثة وثلاثين (33) مرة.

- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية هي إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية.

- **مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** واقع على الدول الصناعية مسؤولية في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات كان كبيرا، يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها لموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد لتعزيز التنمية المستدامة في الدول، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الارضية.

- **تقليص تبعية الدول النامية:** كلما انخفض استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية، كلما تبطأ نمو صادرات هذه المنتجات من الدول النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية مما يحرم الدول النامية من إيرادات تحتاج إليها، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر هو خلق نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

• **الأبعاد الاجتماعية: لعل أهما نذكر** (غضبان، 2014):

- **تثبيت النمو السكاني:** وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمر مستحيلا فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** لأن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية، والمياه النظيفة، اما فيما وراء الاحتياجات الأساسية، فهي تعني تحسين الرفاهية الاجتماعية، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري.

- **أهمية دور المرأة:** ولدور المرأة أهمية خاصة، ففي الكثير من الدول النامية يقوم النساء بالزراعات المعيشية والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقاتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة، أي أن المرأة هي المدبر الأول للموارد البيئية في المنزل، ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ خاصة في الدول المتخلفة.

• **الأبعاد البيئية: ونذكر منها** (غضبان، 2014):

- **إتلاف التربة، واستعمال المبيدات، وتدمير الغطاء النباتي والمصايد:** وهذا ما يسبب خسارة دائرة في دائرة الانتاج ومساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، ولهذا لابد حين القيام بمشاريع تنموية مرعاه البعد البيئي.

- **حماية الموارد الطبيعية:** التي تعتبر ضرورية لإنتاج الموارد الغذائية والوقود، مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد.

- **صيانة المياه:** إن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، وتعمل النفايات الصناعية والزراعية والحضرية على تلويث المياه السطحية والجوفية، كما تهدد البحيرات والمصبات.

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** فالتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، بارتفاع مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، فشأنها في ذلك إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

4 - المعوقات والتحديات الرئيسية للتنمية المستدامة:

– **المعوقات:** على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان "ريودي جانيرو" في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرنامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي (غضبان، 2014):

- **الفقر:** الذي هو أساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية، وعليه لابد على المجتمعات المحلية والوطنية والدولية وأن تضع في السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والعمل على مكافحة الأمية.

- **الكوارث الطبيعية:** خاصة مشكلات الجفاف والتصحر من أهم المعوقات التي تحول دون إنجاح خطط التنمية المستدامة.

- **التضخم السكاني الغير رشيد:** وخاصة في الدول النامية، والذي يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية، وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

- **تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:** من خلال استمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

- **عدم توفر التقنيات الحديثة:** وكذلك الخبرات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها بالدول النامية.

– التحديات:

- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا، فالدول والمجتمعات ذات الاختصاص تشترك في المسؤولية.

- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والاجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

- نقل وتطوير تقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطور العمل التنموي واستمراره.

- حماية التراث الحضاري والحضري الذي يعتبر عنصرا مهما من عناصر التنمية المستدامة كونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصيتها، ويحمي هويتها.

5 - التنمية المستدامة حقيقة أم وهم: كما أشرنا سابقًا أنّ مُصطلح التنمية المستدامة طُرح للمرة الأولى رسمياً عام 1987 في تقرير تحت عنوان «مستقبلنا المشترك» لرئيسة الحكومة النرويجية آنذاك بروندتلاند، وتم تبنّيه من قِبل 182 دولة في قمّة الأرض في "ريو دي جينيرو سنة 1992، وأُسس هذا المفهوم على ثلاثة قواعد أساسية: **اقتصادية، بيئية، أخلاقية**. ومضمون المفهوم مفاده: الوصول للنمو الاقتصادي من دون استنزاف الموارد الطبيعية وإلحاق الضرر بالنظم البيئية الطبيعية، لتتمكن الأجيال المقبلة من تلبية حاجاتها تمامًا كما لبت الأجيال الحالية حاجياتها. والملاحظ أن المصطلح يتميز بالعموم

والشمولية ويفتقر للضبط الدقيق، حتى أنه أصبح شعار أكثر الشركات المضرّة بالبيئة والمستنزفة للموارد الطبيعية، ولم يُترجم هذا المفهوم على الأرض بمشاريع تؤمّن فعلاً «تنمية مستدامة»، ولم يتحسّن حال الأرض وأهلها، بل إنّ هذا المفهوم بدأ بالأفول ولم يعد اليوم الحلّ «السحري» المطروح لعدة أسباب:

- أولاً، التباس هذا المفهوم وغموضه اللذان كانا وراء شعبيّته في البداية انتهاء بتحويله إلى خطاب ممجوج وشعار أجوف، حيث لكلّ حكومة وجمعية ومؤسسة «تنميتها المستدامة» الخاصّة بها من دون حدّ أدنى من القواسم المشتركة.

- ثانياً، لم يحدّد هذا المفهوم ما هو المستدام وما هو غير المستدام، بحيث طغى في تطبيقه مفهوم النموّ الاقتصادي على مفهوم الاستدامة، وطغى منطق الربح والتجارة وتراكم الثروات، إذ أصبح الشقّ البيئي مجرّد ديكور أو «علامة تجارية» لا أكثر.

- ثالثاً، يتبنّى هذا المفهوم فكرة أنّ الموارد الطبيعية المحدودة قادرة فعلاً على تغذية نموّ اقتصادي لا محدود، وتحويلها إلى «رأسمال بشري» يمكن استغلاله إلى ما لا نهاية.

- رابعاً، حتى مفهوم الاستدامة ضبابي ويحمل في طياته كثيراً من المطبّات والاستغلال غير المرئي للموارد الطبيعية.

ومن اللافت للانتباه أنّ قادة وروّاد هذه «**التنمية المستدامة التي تحمل شعار الثورة الخضراء**» اليوم هم من كبار المهندسين العاملين في شركات متعدّدة الجنسيات (على سبيل المثال لا الحصر: أيلون موسك «شركة تيسلا»، مات غولدن «شركة CEO»)، ومن كبار المديرين وأصحاب رؤوس الأموال الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في مجموعات صناعية وإعلامية كبرى (ريتشارد برونسون، الأخوان كوتش وغيرهم) وحتى من السياسيين المتموّلين أمثال مايكل بلومبرغ الذي شغل منصب عمدة مدينة نيويورك حتى سنة 2013، وألبرت ألغور الذي كان نائباً للرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون قبل أن يصبح من دعاة حماية البيئة ويحتلّ موقع الصدارة في الفيلم الذي عوّمه «حقيقة تزعج» الحاصل على جائزة أوسكار سنة 2007، بحجّة أنه أظهر مشاكل التغيّر المناخي (شعيب، 2020).

ثانيا - سياسة التنمية المستدامة في الجزائر

1 – مشاريع المستدامة في الجزائر: إنّ الجزائر على غرار الكثير من الدول في العالم، تعاني من مشكلات بيئية متعددة كالتصحر والتلوث البيئي وحرائق الغابات والنفايات وغيرها، هذه المشاكل البيئية تأثر على التنمية الاقتصادية تأثيرًا سلبيا، ولهذا دعت الحاجة للاهتمام بالتنمية المستدامة.

- مشروع التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة (اجتماعي):

حيث قامت الوزارة المكلفة بحماية البيئة سابقا بإعداد مخططا وطنيا لنشاط البيئة والتنمية المستدامة يحدد من خلاله مجمل الأنشطة التي تعتزم الدولة القيام بها في هذا المجال، وهكذا بدأت الحاجة إلى استراتيجية وطنية تتمحور حول التوافق بين التنمية الاقتصادية وتقليص نسبة الفقر والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها بمخطط وطني للبيئة المستدامة عام 2002 (وناس، 2006).

وفي سياق رؤية مستقبلية وبالاشتراك بين وزارة التربية الوطنية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة تم عقد اتفاقية بين هاتين الوزارتين وهذا في (02 أفريل 2002م)، قررتا من خلالها على إدماج وتطوير التربية البيئية في مجمل المسار الدراسي، ولتحقيق هذا المسعى قامت وزارة التربية الوطنية وفي إطار إصلاح المنظومة التربوية بإدراج مواضيع التربية البيئية في الكتب المدرسية في مختلف المراحل التعليمية، كما قامت الوزارتان أيضا بوضع مجموعة من الأدوات البيداغوجية من أجل التربية البيئية والجدير بالذكر أن هذه العملية قد بدأت بصفة تجريبية لمدة سنيتين في المدارس الجزائرية أي بين سنة (2002 م و2004م) (وزارة البيئة، 2004).

- على المستوى التشريعي والتنظيمي، صدرت عدة قوانين للتنمية المستدامة (قانوني):

- القانون رقم 03-10 الصادر في 2003/07/19 بشأن حماية البيئة في سياق التنمية المستدامة ؛
- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بإدارة النفايات والرقابة عليها والتخلص منها ؛
- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة
- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بحماية الساحل وتعزيزه ؛
- القانون رقم 04-03 بتاريخ 2004/06/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة ؛
- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتخطيط والتنمية المستدامة للإقليم ؛
- القانون رقم 05-12 المؤرخ في 2005/08/04 المتعلق بالمياه ؛
- القانون رقم 02-08 الصادر في 2002/08/05 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتطويرها ؛
- القانون رقم 04-20 بتاريخ 2004/12/24 المتعلق بمنع وإدارة المخاطر في إطار التنمية المستدامة ؛
- القانون رقم 06-06 تاريخ 2006/20/02 الخاص بقانون توجهات المدينة ؛
- القانون رقم 06-07 الصادر في 2007/05/13 المتعلق بإدارة وحماية وتنمية المساحات الخضراء ؛

• القانون رقم 11-02 المؤرخ في 2011/02/17 المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة ؛
• القانون رقم 08-16 المؤرخ في 2008/08/03 المتعلق بالتوجه الفلاحي ؛
• القانون رقم 08-05 المؤرخ في 2008/02/23 الذي يعدل ويكمل القانون رقم 98-11 المتعلق بقانون التوجيه والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ؛
• القانون رقم 09-09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة ؛
• القانون رقم 90-29 المؤرخ 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتنمية والتخطيط العمراني ؛
• القانون رقم 85-05 المؤرخ في 85/02/16 المعدل والمتمم والمتعلق بحماية وتعزيز الصحة ؛
• القانون رقم 87-17 الصادر في 87/8/1 المتعلق بحماية الصحة النباتية ؛
• القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 آب 2008 بشأن التوجيه الزراعي ؛
• القانون رقم 09-03 بتاريخ 09/02/25 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ؛
• القانون رقم 08-16 المؤرخ 3 أغسطس 2008 إلى تعزيز إمكانية تتبع المنتجات وأنظمة التكيف وكذلك مراقبة الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة منها ؛
• قانون التعدين رقم 01-10 المؤرخ في 2001/07/03 ؛
• القانون رقم 01-13 المؤرخ في 2001/08/07 المتعلق بتوجيه النقل البري في إطار التنمية المستدامة
• القانون رقم 98-06 المؤرخ في 1998/6/27 الذي يحدد القواعد العامة للطيران المدني.
• القانون رقم 02-09 الصادر في 2002/08/05 المتعلق بحماية وتعزيز المعاقين ؛
• القانون رقم 01-14 المؤرخ في 2001/08/19 المتعلق بالسلامة والوقاية على الطرق ؛
• القانون رقم 08-07 المؤرخ 23 فبراير 2008 المتعلق بالإرشادات الخاصة بالتدريب والتعليم المهنيين.

- **في مجال التلوث المائي (بيئي):** في إطار الأشغال المتعلقة بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الشروب و كذا شبكات التطهير تعمد الحكومة الجزائرية إلى إعادة تأهيل 10 مدن يفوق عدد سكانها 8 مليون نسمة وكذا إعادة تأهيل 82 محطة للتصفية، فضلا عن تفعيل مبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير و إدارة الموارد المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية لصالح القطاع الخاص و إعادة النظام التعريفي للماء، و إنشاء ضرائب خاصة بنوعية الماء و الاقتصاد فيه، وهنا يقدر البرنامج الذي شرعت وزارة الموارد المائية في تنفيذه فيما يخص تجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بقيمة 170 مليون دينار، أنجزت منه 10% (الصالح، 2018).

- **البرنامج الاقتصادي الجديد من أج التنمية المستدامة (اقتصاديا):** يستهدف البرنامج الاقتصادي الجديد إلى تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال 3 مراحل:
- مرحلة الإقلاع (2016-2019): تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدرجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

- مرحلة التحول (2020-2025): تكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الجزائري، وتحقيق مسار خارج قطاع المحروقات.
- مرحلة الاستقرار والتوافق (2026-2030): يكون فيها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية، وتتمكن حينها مختلف متغيراته الالتقاء عند نقطة التوازن (وزارة المالية).

2 - واقع تجسيد مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر كما ذكرنا سابقا أنّ الجزائر من البلدان التي أعلنت العديد من المشاريع التنموية في إطار التنمية المستدامة، يصل إلى استهداف إضافة 15 ألف ميغاواط بحلول عام 2035، حيث كشف تقرير ألماني عن أنّ المساعي الجزائرية الخضراء "مجرد أوهام، لا آثر لها على أرض الواقع."

التقرير الذي أعدّته مؤسسة "Friedrich Ebert" "فريدرش إيبرت الألمانية"، وحمل عنوان "واقع وأوهام التنمية المستدامة في الجزائر"، أشار إلى أن الجزائر كانت في بداية استقلالها في طليعة بلدان عدم الانحياز وتيارات العالم الثالث المنحازة إلى البيئة والتنمية المستدامة (نصر، 2021).
وانتقد التقرير الخطاب السياسي في الجزائر، والذي يطرحها على أنها نموذج واعد للتنمية المستدامة في أفريقيا وفي العالم العربي، مشيرًا إلى حاجة الخطاب الدبلوماسي والرسمي إلى معالجة، في ظل تدخّل الدولة في كل تفاصيل الصورة الحالية التي يمكن أو نرغب في رسمها حول التنمية الخضراء.

• **انتقال الطاقة:** أوضح التقرير الألماني -الذي كتبه الباحث كريم تيجاني- أن الجزائر لم تنخرط بعد في عملية تحوّل الطاقة، ووفقًا لتقرير وزارة الطاقة الجزائرية لعام 2020، ما يزال مزيج الطاقة في الدولة مدعومًا إلى حدّ كبير بقطاع الإسكان، الذي لم يطبّق أيّ تدابير لكفاءة الطاقة.
يأتي في المقام الثاني، وفقًا للتقرير، قطاع النقل، إذ لا يزال يُشَغَّل 90% عن طريق البر، وأكثر من 70% من المركبات النشطة تعمل بالديزل، بالإضافة إلى ذلك، تقطع معظم الشاحنات في الجزائر مسافات طويلة، وتنقل حمولات غالبًا ضعف ما يسمح بها القانون والمواصفات الفنية لهذه المركبات.

والتلوث البيئي هو أحد أكبر المشاكل التي تواجه الكثير من الدول، وله العديد من المصادر منها الانبعاثات الناتجه عن احتراق الوقود الأحفوري مثل الديزل، بحيث ينتج الديزل الكثير من الانبعاثات الضارة بالغلاف الجوي نتيجة لوجود الكبريت في مكوّناته، ومن أشهر تلك الانبعاثات مركبات النيتروجين وثاني أكسيد الكربون الضار(Diesel fuel explained, 2022)وبهذا يرى الباحث أن اعتماد الجزائر على وقود الديزل بشكل كبير عملية النقل يتناقض ومشروع التنمية المستدامة الي يهدف إلى الحد من الإنبعثات الغازية والادخنة التي تؤثر على البيئة الطبيعية.

• **إنتاج الكهرباء:** أكد التقرير الألماني أن ما لا يقلّ عن 99% من الكهرباء تُنتَج من الغاز وأقلّ من 2% فقط من مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر (نصر، 2021).

وأوضح أنّ الوقود الأحفوري موجود في كل مكان بمزيج الطاقة في البلاد، على الرغم من أنّ إمكاناتها من الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية.

وتطرّق التقرير إلى اعتماد الجزائر برنامجًا وطنيًا لـ الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عام 2011، والذي تجري ترقيته إلى أولوية وطنية في عام 2016، موضحًا أن المشروع لم يصاحبه تقدّم ملموس بما فيه الكفاية على أرض الواقع لجعله ذا مصداقية.

• **الطاقة المتجددة في الجزائر:** ورد في التقرير، إن من بين 22 ألف ميغاواط تشكّل إجمالي قدرة الطاقة المتجددة في الجزائر التي كانت قد أُعلِنَت في البرنامج الوطني بحلول عام 2030، أُنتِج 8.1% فقط في الجنوب والهضاب العليا بوساطة نحو 20 محطة للطاقة الشمسية تمّ بناؤها بين عامي 2014 و2020 (نصر، 2021).

ورغم انتقادات التقرير لخطّة الطاقة المتجددة في الجزائر، فإن وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، بن عتو زيان، أكد أن بلاده وضعت برنامجًا وطنيًا لتطوير الطاقات المتجددة، بهدف للوصول بالقدرات المركبة إلى 15 ألف ميغاواط بحلول 2035، مما سيسهم في رفع حصة الطاقات المتجددة بمزيج الطاقة الوطني من 1% حاليًا إلى 30% بالنسبة للاستطاعة المركبة، و27% بالنسبة للطاقة المنتجة.

• **ترشيد الاستهلاك:** اتّهم التقرير الألماني الجزائر بالتقصير في تحمّل مسؤوليتها لترشيد الاستهلاك، خاصة استهلاك الطاقة، قائلًا: "رغم أنّ الحكومة تحمّل باستمرار المنازل مسؤولية الهدر في الطاقة، فإنها نادرًا ما تتخذ تدابير قسرية أو اقتصادية للمكافحة الفعّالة لسوء استخدام الموارد الطبيعية" (نصر، 2021).

• **الشعارات الجزائرية:** اتهم التقرير جميع التحركات والمشاركات الجزائرية الفعالة على المستوى الدولي في سجلّ التنمية المستدامة والبيئة، بأنها سجلّ زائف لخطاب خالٍ من أيّ واقع عملي، مشيرًا إلى أن التنمية الخضراء في الجزائر أقرب ما تكون إلى خطاب مصقول جيدًا أكثر من كونها عملًا مُنجزًا حقًا على أرض الواقع. (نصر، 2021)

• **الوقود الأحفوري والتنمية:** انتقد التقرير الألماني، ما وصفة بحالة الازدواجية في الجزائر، فعلى الرغم أنه منذ 2016، يجري الحديث عن التنمية المستدامة، إلّا أنه في الوقت نفسه يُعلَن استغلال الغاز الصخري بانتظام، وتطوير الزراعة الصناعية في الصحراء، والرغبة المعلنة في توسيع استغلال المعادن بشكل متزايد، لا سيما تعدين العناصر الترابية النادرة، فضلًا عن العديد من المشروعات الأخرى الحساسة للغاية من الناحية البيئية (نصر، 2021).

3 – مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر(نظرة استشرافية):

يرى الباحث أن الانتقال الطاقوي في الجزائر ليس أمرًا اختياريًّا بل ضرورة حتمية تمليها أبجديات التنمية المستدامة بحكم أنها من متطلبات العصر، خاصة وأن المتغيرات الداخلية في الجزائر والمتعلقة

بتراجع الاحتياطي الوطني من النفط والغاز وزيادة الطلب المحلي على الطاقة، فضلًا عن المتغيرات الخارجية لاسيما التحول العالمي باتجاه الطاقات المتجددة في ظل حتمية تبني سياسات التنمية المستدامة باتت تضغط على صانع القرار الجزائري للاستجابة لهذه المتغيرات.

فالواقع يقول أن الجزائر لها بعض التوجهات الجدية نحو تبني سياسة التنمية المستدامة من خلال سن الكثير من القوانين وتفعيلها على أرض الواقع فضلا عن التطبيق بعض المشاريع كمشروع التربية البيئية وبعض مشاريع الطاقات المتجدة لكن يبقى تحقيق التنمية المستدامة لا يتماشى واعتماد البلد على الطاقات الاحفورية، التي تشكل خطرا على البيئة من جهة وليست مستدامة من جهة أخرى. "فلا تزال الجزائر تعاني من تبعية مريعة للمحروقات باعتبارها ركيزة أساسية لمداخيلها وموازناتها المالية وأنشطتها الاقتصادية؛ إذ إن 95% من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة تأتي من المحروقات والتي تسهم بنحو 40% من إجمالي الناتج المحلي" (Saleh، 2022).

ويبدو أن ما أُنجز حتى الآن قليل جدًّا، والخطوات العملية لتحقيق برنامج الانتقال للطاقات المتجددة (2011-2015) تسير بوتيرة أضعف بكثير من المستهدف؛ لأسباب تقنية وأخرى بيروقراطية إدارية تتعلق بفلسفة التعاطي الجدي مع مسألة لا تزال خارج الاهتمام الرسمي الفعلي والشعبي في ظل استشراء ثقافة وسلوك غير عقلاني في نموذجي إنتاج واستهلاك الطاقة، واستسهال الهدر الذي تغطيه احتياطيات آخذة في التراجع، وأيضًا سياسات دعم أسعار الطاقة التي تكبِّد الاقتصاد سنويًّا حوالي 15 مليار دولار (غندير، 2022).

وفي الأخير يمكن القول أن التنمية المستدامة ليست شعارات ترفع وليست خطابات زائفة خالية من أي واقع عملي وليست خطابات مستقبلية مستدامة تتناقض وأفعال مستقبلية غير مستدامة، فعلى الجزائر وعلى القائمين بالقرار الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة التي تغنيها عن الطاقات الأحفورية الغير مستدامة والغير صديقة للبيئة الطبيعية، خاصة وأن الجزائر تمتلك كل المقومات لتحقيق ذلك من صحراء شاسعة تشكِّل خزانًا كبيرًا للطاقة الشمسية المستدامة.

- خاتمة:

نستنتج في ختام هذه الدراسة انّ تمت فجوة كبيرة بين مفهوم التنمية المستدامة نظريا وبين المفهوم عمليا، خاصة في حال الدول النامية التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية بكل الوسائل والطرق بحكم حاجاتها لمواكبة الدول المتطورة، كما بينت الدراسة أن الدول المتقدمة والتي أسست لمفهوم التنمية المستدامة ببعدها البيئي لتزال تشهد تناقدا بين أهداف التنمية المستدامة والتنمية المطبقة التي تسعى بكل الطرق لتحقيقها ولو على حساب البيئة الطبيعية سواء في بلدانها أو في البلدان النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وفي ما يخص الجزائر التي شاركت في معظم المؤتمرات البيئية العالمية، تشهد كذلك تناقدا بين استراتيجية التنمية المستدامة والتي تبنتها وبين الواقع المعيش التي تعتمد فيه على

الطاقات الأحفورية كالغاز والبترول والغير صديقة للبيئة خاصة في ظل النوايا للاستخراج الغاز الصغري مستقبلا واستخراجه يعتبر كارثة ايكولوجية تهدد المياه الجوفية، وفي الأخير يقترح الباحث بعض الأفكار لمحاولة تأسيس مشروع التنمية المستدامة في الجزائر:

- الدعوة لوضع استراتيجية للتنمية المستدامة واضحة المعالم وتتوافق مع الوضع الجزائري، اقتصاديا، بيئيا، اجتماعيا وسياسيا.
- الدعوة للتناسق في العمل بين جميع المؤسسات الفاعلة كوزارة الطاقة ووزارة البيئة ووزارة التعليم.
- سن قوانين رادعة في حق المخالف لأهداف التنمية المستدامة.
- وضع مشاريع قصيرة المدى لإمكانية التقييم والمتابعة.
- الاستعانة بالخبراء في المجال من أنحاء العالم من باب التبادل المعرفي.
- تفعيل كل مؤسسات التوعية الاجتماعية خاصة وسائل الإعلام في التعريف بأهداف وطموحات التنمية المستدامة.
- عقد والمشاركة في المؤتمرات الدولية التي هم البيئة والمحتفظة عليها.
- تبادل الخبرات بين الدول العربية، الإقليمية والعالمية في مجال التنمية المستدامة.

- قائمة المراجع:

- فؤاد بن غضبان. (2014). المدن المستدامة، والمشروع الحضري. (دار صفاء للنشر والتوزيع، المحرر) الأردن.
- اليسار شعيب. (18 ماي, 2020). الطاقات البديلة: أوهام الحلول «الخضراء». الأخبار .
- راتب السعود. (2004). الإنسان والبيئة دراسة التربية البيئية. (دار الحامد للنشر والتوزيع، المحرر) عمان، الأردن.
- سليمان مهنا. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، الصفحات 2- 6.
- كاظم المقدادي. التربية البيئية. الأكاديمية العربية بالدنمرك، كلية الاقتصاد: قسم إدارة البيئة.
- محمد براق. (2011). أثر تلوث البيئة على التنمية المستدامة. مجلة البيئة وحقوق الإنسان ، صفحة 232 233.
- محمد حسن الطراونة.
- محمد حسن الطراونة. (2015). التربية البيئية رؤية بنائية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- محمد صالح الشيخ. (2002). الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية.
- وزارة التربية الوطنية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. (2004). دليل المربي في التربية البيئية للتعليم الابتدائي. الجزائر.
- ياسر نصر. (2021). "واقع وأوهام".. تقرير ألماني يهاجم الطاقة المتجددة في الجزائر. الطاقة .
- يحي وناس. (2006). الآليات الوقائية لحماية المياه من التلوث في التشريع الجزائري. مداخلة في ملتقى الماء ورهانات المستقبل، (صفحة 28).

www.eia.gov, Retrieved. Edited .(2022 ,06 11) .Diesel and the environment Diesel fuel explained.

Heba Saleh. (11 06, 2022). https://www.ft.com .(Financial times، المحرر) تم الاسترداد من Algeria faces economic crunch as oil and gas revenues fall short.

حاتم غندير. (11 06, 2022). studies.aljazeera.net. تم الاسترداد من الانتقال الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة.

لخضاري الصالح. (2018). واقع التنمية المستدامة في الجزائر، الاستراتيجية والجهود. مجلة العلوم الإنسانية ، 2013.

وزارة المالية، نموذج الاقتصادي الجديد، الجزائر. http://www.mdfgi.gov.dz.